تحليل دور الشبكات المالية في تعزيز الشمول المالي

المدرس رغد رياض عبد الله
الجامعة التقنية الشمالية
معهد الإدارة التقني – نينوى

ملخص

تربط الشبكات المالية البنوك والمؤسسات المالية في جميع انحاء العالم لتشكل أساس لنظامنا المالي العالمي وفي مقابل ذلك هناك فجوة كبيرة تتمثل بعدم قدرة الكثير من الافراد الوصول الى الخدمات المالية البسيطة وهذا يشكل تحديا كبيرا في الاقتصاد، باعتبار ان الشمول المالي من العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات لضمانه وصول الأفراد وخاصة الفئات المهمشة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية ، يسعى البحث إلى بيان كيف يمكن ان تساهم الشبكات المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية و ما هي اهم التحديات الرئيسية التي تواجه الشبكات المالية في سد الفجوات المالية للمجتمعات المهمشة ، يهدف البحث إلى تحليل دور الشبكات المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال ربط الأفراد بالخدمات المالية الرسمية، مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تناول البحث في الاطار النظري مكونات الشبكات المالية، فوائدها، والتحديات التي تواجهها، مع التركيز على دور التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة هذه الشبكات، والاشارة الى مفهوم الشمول المالي وأهميته في السياق الاقتصادي والاجتماعي، مع تسليط الضوء على الفوائد التي يمكن أن تعود على المجتمع من تحقيق هذا الهدف ، استند البحث في الجانب التطبيقي على دراسة ميدانية باستخدام استبيان شمل عينة متنوعة من الأفراد، وفقًا للبيانات الديموغرافية، تكونت العينة من 100 فرد، حيث كان 55% منهم ذكور و45% إناث، ومن مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية. ، وقد تبين من نتائج التحليل مساهمة الشبكات المالية في زيادة الوعي بالخدمات المالية ، وتعزيز الثقة بالنظام المالي، وان الدعم الحكومي والتكنولوجيا المالية هما العاملان الأكثر تأثيرًا على فعالية الشبكات المالية ، واهم التحديات التي تواجهها هي المشاكل التقنية وضعف البنية التحتية ويعتبر تحسين البنية التحتية وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أهم الاستراتيجيات لتعزيز الشمول المالي وقد خرج البحث بمجموعة من والتوصيات أهمها ضرورة دعم البنية التحتية الرقمية، تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا المالية، توفير برامج توعية مالية، وتسهيل القوانين التنظيمية لضمان كفاءة الشبكات المالية وتحقيق شمول مالي مستدام.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الحاسم للشبكات المالية في تعزيز الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يساعد البحث على فهم كيفية تحسين وصول الفئات المهمشة إلى الخدمات المالية، مع معالجة التحديات مثل الفجوة الرقمية وضعف البنية التحتية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1- كيف تساهم الشبكات المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية؟

2 - ما هي العوامل التي تؤثر على فعالية الشبكات المالية في دعم الشمول المالي؟

3- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه الشبكات المالية في سد الفجوات المالية للمجتمعات المهمشة؟

4- ما هي الاستراتيجيات التي يمكن لصناع السياسات والمؤسسات المالية تبنيها لتحسين دور الشبكات المالية في تحقيق الشمول المالي؟

فرضيات البحث:

H1: تساهم الشبكات المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

H2: تؤثر التكنولوجيا المالية والدعم الحكومي بشكل إيجابي على فعالية الشبكات المالية.

H3: تواجه الشبكات المالية تحديات تنظيمية وتقنية تؤثر على قدرتها في تحقيق الشمول المالي.

الجانب النظري

أولا : الشبكات المالية

يشير مفهوم الشبكات المالية إلى نظام من المؤسسات المالية المترابطة والأسواق والأدوات التي تسهل تدفق رأس المال وتخصيص الموارد المالية. تتألف هذه الشبكات من كيانات مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار وغيرها من الوسطاء الماليين الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض لتقديم خدمات مثل الإقراض والاقتراض والتأمين والاستثمار. تخضع الاتصالات داخل الشبكة عادة للمعاملات المالية، مثل القروض واستثمارات الأسهم وتداول الأوراق المالية.

يمكن تعريف الشبكة المالية بأنها النظام الذي يربط بين العديد من المؤسسات المالية ، مثل البنوك وشركات التأمين وأسواق المال بعلاقات مباشرة وغير مباشرة تشمل عمليات التبادل المالي والإقراض والاستثمار . وتسهم الشبكات المالية في تعزيز تدفق الأموال والخدمات المالية في النظام المالي. (محمد ،2021، 45)

ويعتبر (Stiglitz&Cont)الشبكة المالية مجموعة من الوكلاء (البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار) المرتبطين بالتزامات مالية، مثل القروض والسندات والأسهم. (Cont & Stiglitz, 2010 , 1239

وتعرف الشبكات المالية من وجهة نظر أخرى بانها العلاقات بين البنوك التي تتضمن الإقراض والاقتراض وتسوية المعاملات مع بعضها البعض عبر أسواق مالية ويعد هيكل هذه الشبكات أمرًا بالغ الأهمية لإدارة السيولة والاستقرار. (Allen & Gale,2000,33)

أن هيكل الشبكة المالية يلعب دورًا رئيسيًا في ديناميكيات السوق، بما في ذلك كيفية تداول المؤسسات المالية وتبادل المعلومات، وكيفية انتقال السيولة عبر السوق. إن الشبكات شديدة الترابط قد تزيد من كفاءة السوق ولكنها في المقابل قد تسبب مخاطر نظامية إذا كانت المؤسسات تعتمد على بعضها البعض بشكل كبير.

(Acemoglu & Tahbaz,2015, 564

ويبين (Gai & Kapadia) أن الترابط الأقوى في النظام المالي يمكن أن يزيد من التعرض للصدمات النظامية، حيث يمكن أن تنتشر الاضطرابات بين المؤسسات بسرعة في جميع أنحاء النظام. (Gai& Kapadia ,2011, 453)

حيث تحدث عدوى المخاطر عندما تؤثر الصدمات التي تتعرض لها إحدى المؤسسات التي يكون لها دور مركزي في الشبكة على المؤسسات الأخرى و بسرعة كبيرة . (Brunnermeier, & Sorensen ,2016 ,207)

وبذلك يمكن القول بان الشبكات المالية هي أنظمة تتألف من كيانات مالية مترابطة مثل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين. تلعب دورًا حاسمًا في تسهيل تدفق رأس المال وسيولة السوق ويمكن ان يؤدي الترابط الأقوى بين الكيانات المالية الى انتشار المخاطر النظامية حيث ان فهم بنية وديناميكيات هذه الشبكات أمر ضروري لإدارة المخاطر وضمان الاستقرار المالي.

أنواع الشبكات المالية

تشير أنواع الشبكات المالية إلى الطرق المختلفة التي تترابط بها المؤسسات المالية والأسواق والأدوات. ويمكن تصنيف هذه الشبكات على أساس نوع العلاقة أو التفاعل بين العقد (البنوك والمستثمرين والشركات) وطبيعة المخاطر التي تنطوي عليها واهم هذه الأنواع:

1. شبكات ما بين البنوك : تتشكل هذه الشبكة نتيجة اقراض البنوك بعضها البعض والتعاملات المالية بينها.

(Allen & Gale,2000,35)

2. شبكات الأوراق المالية والمشتقات المالية : تتضمن هذه الشبكة المؤسسات المتصلة من خلال تداول الأوراق المالية (الأسهم والسندات) والمشتقات المالية (الخيارات والعقود الآجلة والمقايضات).(Duffie & Zhu,2011,74)

3. شبكات المساهمين وأصحاب الملكية للشركات : في هذه الشبكة ترتبط المؤسسات المالية أو المستثمرون من خلال حصص الأسهم في الشركا (566 , Acemoglu & Tahbaz,2015)

4. الشبكات المالية عبر الحدود : تمثل هذه الشبكات الروابط بين الأنظمة المالية في مختلف البلدان، وخاصة من خلال القروض والاستثمارات وأسواق العملات عبر الحدود (Calvo & Mendoza, 2000,79)

5. شبكات الوسطاء الماليين : تشمل شبكة البنوك الموازية وسطاء ماليين غير مصرفيين مثل صناديق الاستثمار وشركات التأمين وصناديق التقاعد، والتي تقدم خدمات مماثلة للبنوك التقليدية ولكنها تعمل خارج الإطار التنظيمي. وقد تكون هذه المؤسسات مترابطة مع البنوك التقليدية. (Gorton & Metrick, 2010, 425)

6. شبكات المدفوعات والتسويات : يشمل هذا النوع من الشبكات الأنظمة التي تتم من خلالها معالجة المعاملات المالية، مثل أنظمة الدفع، ومراكز المقاصة، وأنظمة التسوية.(Boissay & Holdgaard , 2018,191)

7. **الشبكات التعاونية :**وهي الشبكات التي تربط بين الجمعيات التعاونية والمؤسسات التمويلية الصغيرة .

(القطامي ،2020، 55)

أهمية الشبكات المالية

1- تعزيز الشمول المالي :تربط الشبكات المالية الاشخاص المحرومين بالخدمات المالية الرسمية، مما يتيح الوصول إلى المدخرات والائتمان والتأمين. (عبد الحميد ،2019، 32)

2- تقاسم المخاطر والتنويع : من خلال تجميع الموارد وتوزيع المخاطر المالية عبر المؤسسات، تعمل الشبكات على تعزيز استقرار الكيانات الفردية والنظام المالي الإجمالي (Allen & Gale,2000,38).

3-تيسير النمو الاقتصادي :تعمل الشبكات المالية على تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد بكفاءة، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز التجارة والاستثمارات(Beck, & Levine, 2007 , 27).

4- الابتكار وتبني التكنولوجيا : يشجع التعاون داخل الشبكات المالية على تبني تقنيات مثل blockchain والذكاء الاصطناعي، وتحسين الشفافية والأمن وتجربة العملاء (Sahay & Yousefi, 2020, 33)

5. التكامل المالي عبر الحدود : تعمل الشبكات المالية على تمكين المعاملات والتحويلات عبر الحدود، وتعزيز التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي (World Bank, 2021).

ثانيا : الشمول المالي

يُعرّف الشمول المالي على أنه عملية تيسير وصول الأفراد والشركات، وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود والمجتمعات المهمشة، إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل ملائم ومستدام. يشمل ذلك إتاحة حسابات بنكية، وخدمات التأمين، والتمويل الصغير، والحلول المالية الرقمية، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين.(الصالح،23،2019)

. يرى اخرون ان الشمول المالي هو اتاحة الفرصة لجميع شرائح المجتمع للوصول إلى الخدمات المالية كالادخار، المدفوعات، التحويلات الائتمان، التأمين وخدمات الدفع .(Mishra & Srivastava, 2024 , 105)

بينما اعطى (Acemoglu & Tahbaz ,2015, 564) مفهوما للشمول المالي بانه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة. وهو يمثل في المقام الأول الوصول إلى حساب مصرفي مدعوم بتأمين الودائع والوصول إلى الائتمان بأسعار معقولة ونظام المدفوعات.

اما (Calvo & Mendoza , 2000, 79) فقد عبر عن الشمول المالي بأنه عملية تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه لجميع الأشخاص ويؤكد هذا التعريف على عدة أبعاد للشمول المالي، وهي إمكانية الوصول إلى النظام المالي وتوافره واستخدامه. وتعمل هذه الأبعاد معًا على بناء نظام مالي شامل.

أهمية الشمول المالي

اثبتت العديد من الدراسات الدور الحيوي للشمول المالي في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال الخدمات التي يقدمها إلى الفئات الغير مستفيدة أو المستبعدة من الخدمات المالية اوتوفير الفرص المتساوية للوصول إليها بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب وتتمثل أهميته في :

- تعزيز النمو الاقتصادي: يمكّن الشمول المالي الأفراد والشركات من الاستثمار وزيادة الإنتاجية، مما يسهم في تحفيز الاقتصاد. ، و يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تحسين الوصول إلى التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.(عبدالرحمن ، 2020، 67)

- خلق فرص العمل: من خلال تسهيل الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية، يدعم الشمول المالي نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل. أظهرت الدراسات أن زيادة الوصول المالي يمكن أن يؤدي إلى إنشاء وتوسيع الشركات، وبالتالي خلق فرص العمل .

- الابتكار والتكنولوجيا: أدى الدفع نحو الشمول المالي إلى تحفيز الابتكار في التقنيات المالية (fintech). وقد جعل هذا الابتكار الخدمات المالية أكثر سهولة في الوصول وبأسعار معقولة، وخاصة بالنسبة للسكان المحرومين .
(Mishra et al., 2024,18)

- تعزيز الاستقرار الاجتماعي :تعمل الأنظمة المالية الشاملة على الحد من التفاوت في الدخل، وهو عامل رئيسي في التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار. إن ضمان الوصول العادل إلى الموارد يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من خطر الصراعات (Demirgüç & Hess, 2018,11). .

- تشجيع الادخار والاستثمار: يشجع الوصول إلى آليات الادخار الرسمية العادات المالية المنضبطة، مما يسمح للأسر بالتخطيط للاحتياجات المستقبلية والنفقات غير المتوقعة (Klapper& Van Oudheusden, 2015,5)

- دعم أهداف التنمية المستدامة: يساهم الشمول المالي بشكل مباشر في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتعزيز النمو الاقتصادي
(United Nations,2015).

العوامل المؤثرة على الشمول المالي

يتأثر الشمول المالي بمجموعة متنوعة من العوامل، تتراوح من القيود على مستوى الفرد إلى القضايا النظامية والمؤسسية الأوسع نطاقًا. إن فهم هذه العوامل أمر بالغ الأهمية لتصميم سياسات وتدخلات فعالة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ، واهم هذه العوامل:

1. العوامل الاقتصادية وتشمل :

- مستويات الدخل: يشكل الدخل المنخفض عائقًا كبيرًا أمام الشمول المالي، حيث يفتقر الأفراد الفقراء غالبًا إلى الموارد اللازمة لفتح الحسابات أو الحفاظ على الحد الأدنى من الأرصدة (Demirgüç & Hess, 2018,10)

- تكلفة الخدمات: تمنع رسوم المعاملات المرتفعة ورسوم صيانة الحساب وأسعار الفائدة الأفراد ذوي الدخل المنخفض من استخدام الخدمات المالية الرسمية ((2021) .World Bank).

2. العوامل الجغرافية

- الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية: غالبًا ما يواجه الأشخاص في المناطق الريفية وصولاً محدودًا إلى البنية التحتية المالية، مثل فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي.(Beck, & Levine, 2007,29) .

- القرب من الخدمات المالية: تؤثر المسافة المادية إلى المؤسسات المالية بشكل كبير على الوصول، وخاصة في المناطق المحرومة .

3. العوامل التكنولوجية

- البنية الأساسية الرقمية: تلعب توافر شبكات الهاتف المحمول وجودتها، والوصول إلى الإنترنت، وأنظمة الدفع الرقمية دورًا حاسمًا في تيسير الشمول المالي .

- الابتكار في التكنولوجيا المالية: أحدثت خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية ثورة في الوصول إلى الخدمات المالية، وخاصة في البلدان النامية (Sahay & Yousefi ,2020,302).

4. العوامل الثقافية والاجتماعية

- عدم المساواة بين الجنسين: تواجه النساء حواجز أكثر من الرجال بسبب المعايير الثقافية والقيود القانونية وانخفاض الثقافة المالية (Demirgüç & Hess, 2018,12).

- الثقة في المؤسسات المالية: يؤدي الافتقار إلى الثقة في البنوك أو الأنظمة المالية الرسمية إلى تثبيط عزيمة الناس عن المشاركة في الشبكات المالية (Dupas & Robinson,2018, 723)

5. العوامل التنظيمية والسياسية

- متطلبات معرفة العميل ومكافحة غسل الأموال: يمكن أن تجعل اللوائح الصارمة لمعرفة العميل ومكافحة غسل الأموال من الصعب على الأفراد ذوي الدخل المنخفض تلبية معايير الأهلية للخدمات المالية (Ozili,2020,16)

- بيئة السياسة: تؤثر السياسات الحكومية الداعمة والإعانات وبرامج الثقافة المالية بشكل كبير على جهود الشمول المالي

6. العوامل التعليمية والمحو الأمية

- الثقافة المالية: الفهم المحدود للمنتجات والخدمات المالية يشكل عائقًا رئيسيًا، وخاصة في المجتمعات الريفية والمحرومة (Klapper& Van Oudheusden, 2015,5)

- محو الأمية الأساسية: تؤثر مستويات محو الأمية العامة أيضًا على القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال (علي ، 2021، 89)

7. عوامل البنية التحتية

- البنية التحتية المادية: يحدد توافر الطرق والكهرباء والبنية التحتية الأساسية الأخرى مدى وصول الخدمات المالية (Beck, & Levine, 2007, 30).

مؤشرات قياس الشمول المالي

يتم تقييم الشمول المالي من خلال مؤشرات مختلفة تعكس إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها مما يساعد في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية وتمكن من وضع استراتيجيات لتحسين الشمول المالي خاصة في الفئات المهمشة اهم هذه المؤشرات:

1. مؤشرات الوصول : تقيس هذه المؤشرات مدى توفر الخدمات المالية والبنية الأساسية كانتشار الخدمات المصرفية ونسبة تغطية شبكة الهاتف المحمول.(Demirgüç & Hess, 2018, 89) ،كذلك عدد فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي . (الصادق،2020 ، 78)

2. مؤشرات الاستخدام : تقيس هذه المؤشرات مدى تكرار استخدام الأفراد والشركات للخدمات المالية كنسبة حاملي الحسابات الذين يستخدمون حساباتهم بنشاط للمعاملات أو الادخار أو الائتمان (Demirgüç & Hess, 2018, 24).

3. مؤشرات الجودة : تقيس هذه المؤشرات مدى ملاءمة الخدمات المالية وموثوقيتها من خلال قدرتها على تحمل تكلفة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، مثل رسوم الحساب أو تكاليف المعاملات و توافر الخدمات الرقمية مثل الأموال عبر الهاتف المحمول أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو المحافظ الرقمية .

4. مؤشرات الثقافة المالية وتشمل النسبة المئوية للبالغين الذين يظهرون معرفة بالمفاهيم المالية الأساسية مثل أسعار الفائدة أو التضخم أو تنويع المخاطر، وكذلك مقاييس تقييم التخطيط المالي وسلوك الادخار وإدارة الديون.
(Klapper& Oudheusden, 2015,5).

ثالثا: دورالشبكات المالية في دعم الشمول المالي

تساهم المؤسسات المالية المترابطة والأسواق والأنظمة في ضمان وصول الخدمات المالية للسكان المحرومين ، وخاصة أولئك في المناطق ذات الدخل المنخفض أو الريفية وبأسعار معقولة ، من خلال توسيع النطاق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمنصات عبر الإنترنت (Jack & Suri,2014, 183) ، كذلك يتم تقليل تكاليف المعاملات من خلال الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا المالية مما يجعل الخدمات في متناول السكان ذوي الدخل المنخفض (Ozili,2020,16)، بالإضافة الى ذلك فأن تدابير الشفافية والأمان، مثل تقنية blockchain، تعمل على تعزيز الثقة في الأنظمة المالية، وتشجيع المشاركة من الأفراد غير المصرفيين.
(Natarajan & Gradstein , 2017, 11)

ويظهر دور الشبكات المالية في الشمول المالي من خلال الاتي:

1- الوصول إلى الائتمان والمنتجات المالية

تربط الشبكات المالية بين البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات المالية الآخرين. يسمح هذا الاتصال بتوزيع أكبر للائتمان والمنتجات المالية الأخرى، وخاصة للأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة التي تفتقر تقليديًا إلى الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية.(Demirgüc & Klapper,2013, 17)

2- الخدمات المالية الرقمية والمتنقلة

أصبحت أنظمة الدفع الرقمية والمتنقلة، التي تعمل بالشبكات المالية، مفيدة في زيادة الشمول المالي. فبفضل الهواتف الذكية والاتصال بالإنترنت، يمكن للأشخاص في المناطق النائية الوصول إلى الخدمات المصرفية مثل المدفوعات والادخار والقروض. وتعتبر اكثر أهمية للأشخاص المستبعدين من البنوك التقليدية بسبب الحواجز الجغرافية أو الاقتصادية) Ouma & Were, 2017,29)

3- منصات التمويل الجماعي

تسهل الشبكات المالية الإقراض لمنصات التمويل الجماعي، والتي تعد ذات أهمية كبيرة لتمويل الشركات الصغيرة وخاصة في الأسواق الناشئة. غالبًا ما تتجاوز هذه المنصات المؤسسات المالية التقليدية وتخلق قنوات إقراض بديلة. ونتيجة لذلك، لا يزال بإمكان الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى القروض من البنوك بسبب نقص الضمانات أو تاريخ الائتمان تأمين التمويل من خلال هذه الشبكات البديلة (Adair, 2015, 463)

4- التعليم والتوعية المالية

يمكن للشبكات المالية أيضًا دعم برامج الثقافة المالية من خلال ربط المؤسسات بالمجتمعات، وتوفير التعليم حول كيفية استخدام المنتجات المالية بشكل فعال مثل حسابات التوفير والتأمين والائتمان. يمكن أن تساعد هذه البرامج التعليمية في سد فجوة المعرفة التي غالبًا ما تمنع الناس من المشاركة في النظام المالي .(Lusardi & Mitchell, 2014,7)

5- الخدمات المصرفية بالوكالة والخدمات المصرفية بدون فروع بنكية

في المناطق التي تكون فيها البنية التحتية المصرفية التقليدية نادرة، تمكن الشبكات المالية من تطوير الخدمات المصرفية بالوكالة، حيث يعمل الوكلاء المحليون - مثل مكاتب البريد أو المتاجر الصغيرة أو بائعي الهواتف المحمولة - كوسطاء لتقديم الخدمات المالية مثل الودائع والسحوبات والتحويلات المالية. تساعد هذه الشبكات في جلب الخدمات المصرفية إلى المناطق الريفية أو المناطق المحرومة من الخدمات دون الحاجة إلى فرع بنكي مادي.

(Ghosh & Ranjan, 2012, 41)

6- شبكات التأمين والتقليل من المخاطر

تساعد الشبكات المالية في توزيع المخاطر من خلال التنوع في المؤسسات والأدوات المالية (الزهراني ، 2021 ، 45) ، وكذلك تقديم منتجات تقلل من المخاطر مثل التأمين الصحي والتأمين على الحياة ومنتجات الادخار المصممة خصيصًا للمجموعات ذات الدخل المنخفض. تساعد هذه المنتجات السكان المعرضين للخطر على إدارة المخاطر وتحسين مرونتهم الاقتصادية.(World Bank , 2014)

وبذلك يمكن القول ان الشبكات المالية تعتبر أساسية لتحقيق الشمول المالي، حيث توفر البنية الأساسية والمنصات والروابط اللازمة لتقديم الخدمات المالية للسكان المحرومين والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإقراض مما أدى إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية بشكل كبير في كل من المناطق المتقدمة والنامية. إن التصميم المناسب لهذه الشبكات، إلى جانب الأطر التنظيمية الداعمة ومبادرات الثقافة المالية، أمر بالغ الأهمية لضمان أن يصبح الشمول المالي حقيقة واقعة للجميع.

التحديات التي تواجه الشبكات المالية في سد الفجوات المالية للمجتمعات المهمشة

- البنية الأساسية المحدودة: إن عدم كفاية الوصول إلى البنية الأساسية المصرفية، مثل الفروع أو أجهزة الصراف الآلي، وخاصة في المناطق الريفية، يحد من توفر الخدمات المالية (Demirgüç & Hess, 2018, 25).

- تكاليف المعاملات المرتفعة: الرسوم المرتفعة المرتبطة بالخدمات المالية تمنع السكان ذوي الدخل المنخفض من الوصول إلى الشبكات المالية الرسمية (الحمداني ، 2020، 102).

- الحواجز التنظيمية والسياسية: إن الأطر التنظيمية المعقدة وغير المتسقة تخلق عقبات أمام الشبكات المالية للابتكار وتوسيع خدماتها للاشخاص المحرومين (Ozili,2020,16).

- الافتقار إلى الثقافة المالية: غالبًا ما تفتقر المجتمعات المهمشة إلى المعرفة لفهم المنتجات المالية واستخدامها بشكل فعال، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التبني (Klapper& Oudheusden, 2015,5).

- العجز في الثقة: إن الافتقار إلى الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، الناجم عن التجارب السلبية السابقة أو الخوف من الاستغلال، يثبط المشاركة (Dupas & Robinson , 2018, 723)

- الفجوة التكنولوجية: إن الوصول المحدود إلى الهواتف الذكية أو الإنترنت أو الطاقة الموثوقة في المناطق المحرومة يخلق فجوة رقمية تحد من الوصول إلى الخدمات المالية .

- المخاطر النظامية: إن الطبيعة المترابطة للشبكات المالية تجعلها عرضة لعدوى المخاطر، حيث يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار في جزء واحد من الشبكة إلى زعزعة استقرار أجزاء أخرى .(Nier & Alentorn, 2010, 2030)

- الحواجز الاجتماعية: إن المعايير الاجتماعية في بعض المناطق تحد من الوصول إلى الخدمات المالية، وخاصة بالنسبة للنساء والفئات المهمشة (Sahay & Yousefi ,2020,302).

الجانب التطبيقي

البيانات الديموغرافية

(جدول 1) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار(عدد الأفراد)	النسبة المئوية (%)
العمر	أقل من 20 سنة	10	10%
	20-29سنة	30	30%
	30-39سنة	25	25%
	40-49سنة	20	20%
	50 سنة فأكثر	15	15%

يوضح الجدول (1) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير العمر، حيث تُظهر البيانات أن الفئة العمرية "20-29 سنة" هي الأكثر تمثيلًا في العينة بنسبة 30% (30 فردًا)، مما يشير إلى أن معظم المشاركين في الدراسة من الشباب.

تليها الفئة العمرية "30-39 سنة" بنسبة 25% (25 فردًا)، مما يعكس تمثيلًا جيدًا لفئة منتصف العمر. أما الفئة "40-49 سنة" فقد شكلت نسبة 20% (20 فردًا)، بينما بلغت نسبة الفئة "50 سنة فأكثر" 15% (15 فردًا)، مما يدل على مشاركة معتدلة لكبار السن.

وأخيرًا، الفئة العمرية "أقل من 20 سنة" كانت الأقل تمثيلًا بنسبة 10% (10 أفراد). تعكس هذه النتائج تنوعًا مقبولًا في أعمار المشاركين، مع تركيز أكبر على الشباب والبالغين.

(شكل 1) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير العمر

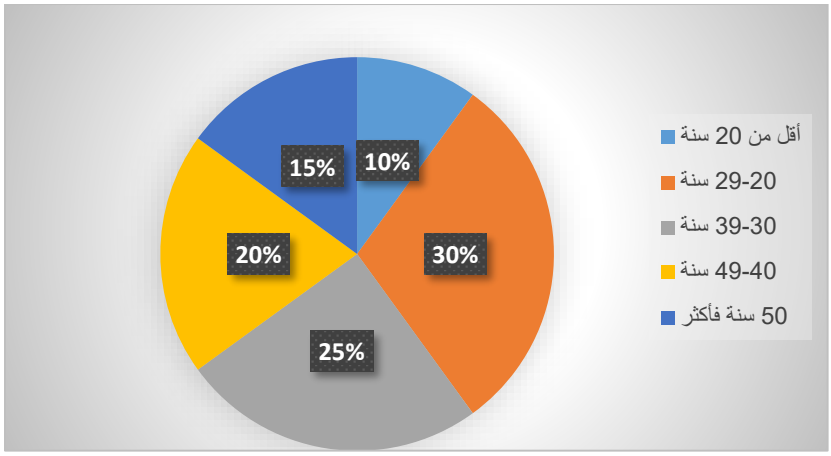

(جدول 2) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس

المتغير	الفئة	التكرار (عدد الأفراد)	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	55	55%
	أنثى	45	45%

يوضح الجدول (2) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس، حيث يتضح أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من العينة بنسبة 55% (55 فردًا)، في حين تمثل الإناث نسبة 45% (45 فردًا). يشير هذا التوزيع إلى أن عينة الدراسة متوازنة نسبيًا بين الجنسين، مع تفوق بسيط لتمثيل الذكور. يعكس هذا التوزيع شمولية البيانات لجنسَي الذكور والإناث بشكل جيد، مما يساهم في تقديم رؤية أكثر توازنًا وشمولية لتحليل النتائج وفقًا لهذا المتغير.

(شكل 2) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس

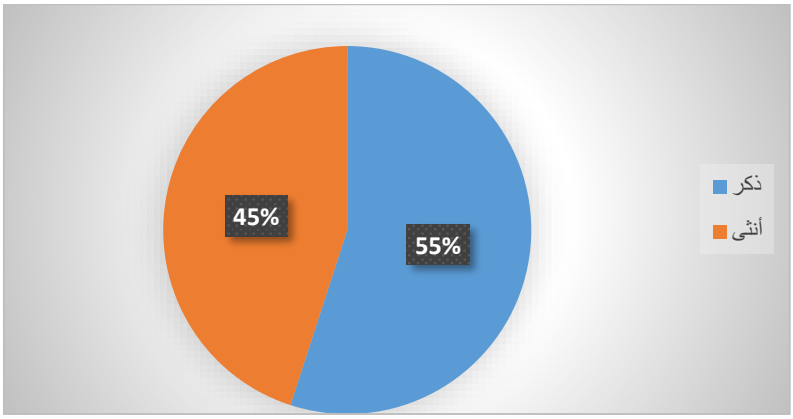

(جدول 3) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئة	التكرار (عدد الأفراد)	النسبة المئوية (%)
المستوى التعليمي	بكالوريوس	50	50%
	ماجستير	35	35%
	دكتوراه	15	15%

يوضح الجدول (3) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير المستوى التعليمي، حيث تُظهر البيانات أن حملة شهادة البكالوريوس يشكلون النسبة الأكبر من العينة بنسبة 50% (50 فردًا)، مما يعكس أن نصف المشاركين حاصلون على هذا المستوى التعليمي. تليهم حملة شهادة الماجستير بنسبة 35% (35 فردًا)، مما يشير إلى تمثيل ملحوظ لحملة الدراسات العليا. أما حملة شهادة الدكتوراه، فقد شكلوا النسبة الأقل بنسبة 15% (15 فردًا)، وهو ما يعكس تمثيلًا محدودًا لهذه الفئة في العينة. يعكس هذا التوزيع تنوعًا في المستويات التعليمية للعينة، مع تركيز أكبر على المشاركين الحاصلين على شهادات البكالوريوس والماجستير.

(شكل 3)توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير المستوى التعليمي

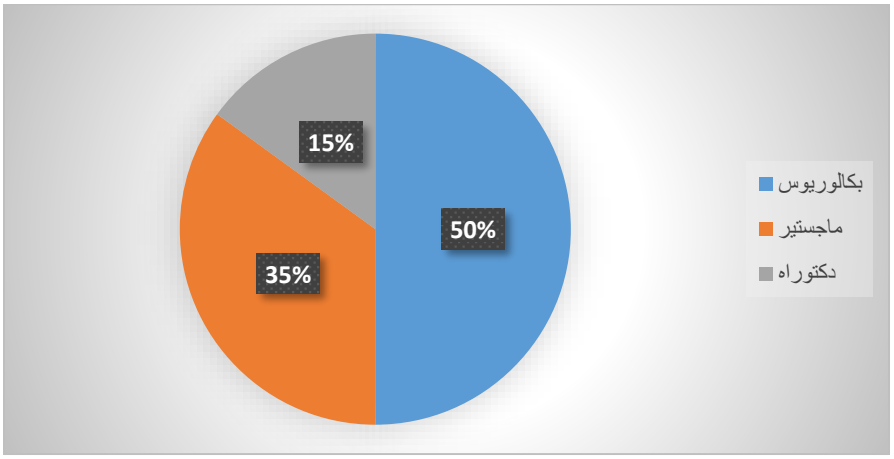

محاور الدراسة

المحور الأول: مساهمة الشبكات المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تساهم الشبكات المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المحرومين.	3.7	1.4
تساعد الشبكات المالية في تقليل تكلفة الخدمات المالية.	4.1	1.0
تسهم الشبكات المالية في زيادة وعي الأفراد بأهمية الخدمات المالية.	4.3	0.9
توفر الشبكات المالية خدمات ميسرة تلبي احتياجات المجتمعات المهمشة.	3.8	1.1
تعمل الشبكات المالية على تعزيز الثقة في النظام المالي.	4.2	0.9

يشير تحليل المحور الأول، المتعلق بمساهمة الشبكات المالية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، إلى أن المشاركين يوافقون بشكل عام على أهمية دور الشبكات المالية. حصلت العبارة المتعلقة بـ"زيادة وعي الأفراد بأهمية الخدمات المالية" على أعلى متوسط حسابي (4.3) مع انحراف معياري منخفض (0.9)، مما يعكس توافقًا قويًا بين الآراء حول هذا الدور. تلها العبارة "تعزيز الثقة في النظام المالي" بمتوسط حسابي 4.2 وانحراف معياري 0.9، مما يعكس أيضًا درجة عالية من الاتفاق. أما العبارة "تقليل تكلفة الخدمات المالية" فجاءت بمتوسط 4.1 وانحراف معياري 1.0، مما يشير إلى إدراك جيد لدور الشبكات في خفض التكاليف. في المقابل، كانت أقل العبارات اتفاقًا هي "تسهيل الوصول للأفراد المحرومين" بمتوسط 3.7 وانحراف معياري 1.4، و"توفير خدمات ميسرة للمجتمعات المهمشة" بمتوسط 3.8 وانحراف معياري 1.1، مما يعكس تفاوتًا أكبر في الآراء حول هذه الأدوار. يعكس ذلك أن الشبكات المالية تُعتبر أداة فعّالة لتحسين الوصول إلى الخدمات، مع وجود تفاوت في تقييم أدوارها المحددة.

المحور الثاني: العوامل المؤثرة على فعالية الشبكات المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يؤثر الدعم الحكومي على كفاءة الشبكات المالية.	4.7	0.6
تعزز التكنولوجيا المالية من فعالية الشبكات المالية.	4.5	0.8
يؤثر مستوى التعليم على استخدام الشبكات المالية.	4.1	1.0
تُعتبر البنية التحتية عاملًا حاسمًا في نجاح الشبكات المالية.	4.0	0.8
يؤثر الوعي المالي للمجتمع على فعالية الشبكات المالية.	4.0	1.0

يشير تحليل المحور الثاني، المتعلق بالعوامل المؤثرة على فعالية الشبكات المالية، إلى أن المشاركين يرون أن الدعم الحكومي يعد العامل الأكثر تأثيرًا، حيث حصلت العبارة "يؤثر الدعم الحكومي على كفاءة الشبكات المالية" على أعلى متوسط حسابي (4.7) مع انحراف معياري منخفض (0.6)، مما يعكس توافقًا كبيرًا في الآراء حول أهمية هذا الدعم. تليها العبارة "تعزز التكنولوجيا المالية من فعالية الشبكات المالية" بمتوسط 4.5 وانحراف معياري 0.8، مما يشير إلى توافق قوي حول تأثير التكنولوجيا في تحسين فعالية الشبكات. في المقابل، كانت العبارات المتعلقة بـ"مستوى التعليم" و"البنية التحتية" و"الوعي المالي" قد حصلت على متوسطات أقل قليلاً (بين 4.0 و4.1) مع انحرافات معيارية تتراوح بين 0.8 و1.0، مما يشير إلى تأثير معتدل لهذه العوامل. بشكل عام، يعكس هذا التوزيع أهمية الدعم الحكومي والتكنولوجيا المالية كعوامل رئيسية في تعزيز فعالية الشبكات المالية، مع وجود تأثير معتدل لعوامل أخرى مثل التعليم والبنية التحتية والوعي المالي.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الشبكات المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تواجه الشبكات المالية تحديات تقنية تحد من كفاءتها.	3.9	1.1
تفتقر بعض المناطق إلى البنية التحتية اللازمة لدعم الشبكات المالية.	3.7	1.2
تعيق التكاليف المرتفعة للخدمات المالية دور الشبكات المالية.	3.3	1.3
توجد فجوات تنظيمية تؤثر على عمل الشبكات المالية.	3.6	1.2
يُعد ضعف الثقة في التكنولوجيا المالية تحديًا رئيسيًا.	3.7	1.1

يشير تحليل المحور الثالث، المتعلق بالتحديات التي تواجه الشبكات المالية، إلى أن المشاركين يلاحظون وجود عدة تحديات تؤثر على كفاءة عمل الشبكات المالية. حصلت العبارة "تواجه الشبكات المالية تحديات تقنية تحد من كفاءتها" على أعلى متوسط حسابي (3.9) مع انحراف معياري 1.1، مما يعكس وجود توافق عام حول التأثير السلبي للتحديات التقنية. تليها العبارة "تفتقر بعض المناطق إلى البنية التحتية اللازمة لدعم الشبكات المالية" بمتوسط 3.7 وانحراف معياري 1.2، مما يعكس أن نقص البنية التحتية يُعتبر من العوامل المؤثرة. أما العبارة المتعلقة بـ"ضعف الثقة في التكنولوجيا المالية" فقد حصلت على نفس المتوسط (3.7) مع انحراف معياري مشابه (1.1)، مما يعكس تحديًا آخر يؤثر على فعالية الشبكات. من ناحية أخرى، كانت العبارة "تعيق التكاليف المرتفعة للخدمات المالية دور الشبكات المالية" هي الأقل توافقًا، حيث حصلت على متوسط 3.3 وانحراف معياري 1.3، مما يدل على أن هذه المشكلة قد تكون أقل تأثيرًا مقارنةً بالتحديات التقنية والبنية التحتية. بشكل عام، يُظهر التحليل أن التحديات التقنية ونقص البنية التحتية تُمثل أكبر العوائق أمام فعالية الشبكات المالية.

المحور الرابع: استراتيجيات تحسين دور الشبكات المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يجب زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي.	3.7	1.4
ينبغي توفير برامج توعية مالية للأفراد.	4.1	1.0
يجب تحسين البنية التحتية لدعم الشبكات المالية.	4.3	0.9
ينبغي تقديم حوافز للشركات المالية لتعزيز الشمول المالي.	3.8	1.1
يجب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم الشبكات المالية	4.2	0.9

يشير تحليل المحور الرابع، المتعلق باستراتيجيات تحسين دور الشبكات المالية، إلى أن المشاركين يرون أن هناك عددًا من الاستراتيجيات الفعّالة لتعزيز الشمول المالي. حصلت العبارة "يجب تحسين البنية التحتية لدعم الشبكات المالية" على أعلى متوسط حسابي (4.3) مع انحراف معياري منخفض (0.9)، مما يشير إلى توافق كبير حول أهمية تحسين البنية التحتية كاستراتيجية رئيسية. تليها العبارة "يجب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم الشبكات المالية" بمتوسط 4.2 وانحراف معياري 0.9، مما يعكس توافقًا قويًا حول أهمية الشراكات بين القطاعين لتحسين فعالية الشبكات. أما بالنسبة للعبارة "ينبغي توفير برامج توعية مالية للأفراد"، فقد حصلت على متوسط 4.1 وانحراف معياري 1.0، مما يعكس أهمية التوعية المالية كاستراتيجية مكملة. في المقابل، كانت العبارتان "يجب زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي" و"ينبغي تقديم حوافز للشركات المالية لتعزيز الشمول المالي" قد حصلتا على متوسطات أقل (3.7 و3.8) مع انحرافات معيارية أعلى، مما يشير إلى أن هذه الاستراتيجيات قد تعتبر أقل أهمية نسبيًا مقارنة ببقية الاستراتيجيات. بشكل عام، يبرز التحليل أهمية تحسين البنية التحتية والتعاون بين القطاعين العام والخاص كعوامل رئيسية في تحسين دور الشبكات المالية.

الاستنتاجات

استنادًا إلى نتائج تحليل المحاور المختلفة في الدراسة، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية:

1. مساهمة الشبكات المالية: تعتبر الشبكات المالية أداة فعّالة في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، حيث تسهم بشكل كبير في زيادة الوعي بأهمية هذه الخدمات وتعزيز الثقة في النظام المالي. ومع ذلك، تظل هناك حاجة لتحسين الوصول إلى الفئات المحرومة والمجتمعات المهمشة.
2. العوامل المؤثرة على فعالية الشبكات المالية: يتضح أن الدعم الحكومي والتكنولوجيا المالية يشكلان العوامل الأكثر تأثيرًا في تعزيز فعالية الشبكات المالية. بينما تلعب العوامل الأخرى مثل مستوى التعليم والبنية التحتية والوعي المالي دورًا معتدلاً في هذا السياق.
3. التحديات التي تواجه الشبكات المالية: تركز التحديات الرئيسية في الشبكات المالية على الصعوبات التقنية، ونقص البنية التحتية في بعض المناطق، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالثقة في التكنولوجيا المالية. ومع ذلك، تظل التكاليف المرتفعة للخدمات المالية أقل تأثيرًا مقارنة ببقية التحديات.
4. استراتيجيات تحسين دور الشبكات المالية: تم التأكيد على أهمية تحسين البنية التحتية وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص كاستراتيجيات رئيسية لدعم الشبكات المالية. كما تبين أن التوعية المالية وبرامجها تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي، على الرغم من أن الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتقديم الحوافز للشركات المالية يُعتبر أقل أهمية نسبيًا.

التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية لتحسين دور الشبكات المالية وتعزيز فعاليتها:

1. تعزيز الدعم الحكومي: يجب أن تواصل الحكومات دعم الشبكات المالية من خلال تنفيذ سياسات تشجع على الشمول المالي وتقديم حوافز مالية للشركات التي تعمل في هذا القطاع، خاصة في المناطق المحرومة والمجتمعات المهمشة.
2. الاستثمار في التكنولوجيا المالية: من الضروري زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المالية لتعزيز كفاءة الشبكات المالية وتوسيع نطاق خدماتها. ينبغي تطوير حلول مبتكرة تساهم في تقليل التكاليف وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.
3. تحسين البنية التحتية: يجب تحسين البنية التحتية المادية والرقمية لدعم الشبكات المالية، خاصة في المناطق النائية أو الفقيرة التي تفتقر إلى هذه البنية. يشمل ذلك تعزيز الاتصال بالإنترنت، وتوفير الخدمات البنكية الرقمية في المناطق الريفية.
4. تعزيز التوعية المالية: ينبغي تطوير برامج توعية مالية شاملة تستهدف الأفراد في جميع الفئات العمرية والتعليمية لزيادة الوعي بأهمية الخدمات المالية وكيفية استخدامها بشكل فعال وآمن.
5. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: من المهم تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتوفير خدمات مالية ميسرة، وتوسيع نطاق الشبكات المالية بما يضمن وصول أكبر عدد من الأفراد إلى هذه الخدمات.
6. تطوير حلول للتحديات التقنية: يجب التركيز على حل التحديات التقنية التي تعيق كفاءة الشبكات المالية، من خلال تطوير نظم أمان فعالة وتقنيات مبتكرة لتحسين تجربة المستخدم.
7. التركيز على بناء الثقة في التكنولوجيا المالية: يجب العمل على بناء الثقة في التكنولوجيا المالية من خلال تعزيز الأمان الرقمي وفرض القوانين التي تحمي المستخدمين من المخاطر المحتملة.

.قائمة المصادر

أولا : المصادر العربية

- الحمداني، يوسف علي. (2020). الشبكات المالية وتحديات تحقيق الشمول المالي في المجتمعات النامية: دراسة حالة الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 13، العدد 4، ص 102-120.
- الزهراني، خالد عبد الله. (2021). الشبكات المالية وأثرها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تطبيقية على الدول العربية. مجلة البحوث المالية والمصرفية، المجلد 9، العدد 2، ص 45-63.
- الصالح، محمود. (2019). الشمول المالي وأثره على التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 2، ص 23-45.
- الصادق، عبد الرحمن. (2020). الشمول المالي ودوره في التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات القياس. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، ص 78-96.
- القطامي، عبد الله. (2020). أنواع الشبكات المالية ودورها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، المجلد 12، العدد 2، ص 55-73.
- عبد الحميد، خالد. (2019). دور الشبكات المالية في دعم الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي. مجلة العلوم المالية والمصرفية، المجلد 8، العدد 1، ص 32-50.
- عبد الرحمن، سامي. (2020). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 3، ص 67-89.
- علي، خالد محمود. (2021). العوامل المؤثرة في تحقيق الشمول المالي في الدول النامية: تحليل اقتصادي واجتماعي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 1، ص 89-110.
- محمد، عبد السلام. (2021). الشبكات المالية: المفهوم والأهمية في النظام الاقتصادي. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، ص 45-62.

ثانيا: المصادر الأجنبية

- Acemoglu, D., Ozdaglar, A., & Tahbaz-Salehi, A. (2015). Systemic risk and stability in financial networks. *American Economic Review, 105*(2), 564–608.
- Adair Morse. (2015). Peer-to-peer crowdfunding: Information and the potential for disruption in consumer lending. *Annual Review of Financial Economics, 7*(1), 463–482.
- Allen, F., & Gale, D. (2000). Financial contagion. *Journal of Political Economy, 108*(1), 1–33.
- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2007). Finance, inequality, and the poor. *Journal of Economic Growth, 12*(1), 27–49.
- Boissay, F., & Holdgaard, L. (2018). Risk sharing and systemic risk in financial networks. *Journal of Financial Stability, 34*, 191–204.

- Brunnermeier, M. K., & Sørensen, M. (2016). The risk of financial networks: A theoretical framework and empirical evidence. *Journal of Financial Economics, 119*(2), 207–224.
- Calvo, G. A., & Mendoza, E. G. (2000). Rational contagion and the globalization of securities markets. *Journal of International Economics, 51*(1), 79–113.
- Cont, R., Moussa, A., & Stiglitz, J. E. (2010). The network structure of financial systems. *International Economic Review, 51*(4), 1239–1282.
- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the Fintech revolution*. World Bank Group.
- Demirgüc-Kunt, A., & Klapper, L. (2013). Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries. *Brookings Papers on Economic Activity, 2013*, 279–340. http://doi.org/10.1353/eca.2013.0002
- Duffie, D., & Zhu, H. (2011). Does a central clearing counterparty reduce counterparty risk? *Review of Asset Pricing Studies, 1*(1), 74–95.
- Dupas, P., Green, S., Keats, A., & Robinson, J. (2018). Challenges in banking the rural poor: Evidence from Kenya's financial systems. *Economic Development and Cultural Change, 66*(4), 723–757.
- Gai, P., Haldane, A. G., & Kapadia, S. (2011). Complexity, concentration, and contagion. *Journal of Monetary Economics, 58*(5), 453–470.
- Ghosh, S., & Ranjan, R. (2012). Branchless banking and financial inclusion: Evidence from India. *Asian Development Review, 29*(1), 41–64.
- Gorton, G. B., & Metrick, A. (2010). Securitization and the run on repo. *Journal of Financial Economics, 104*(3), 425–451.
- Jack, W., & Suri, T. (2014). Risk sharing and transactions costs: Evidence from Kenya's mobile money revolution. *American Economic Review, 104*(1), 183–223.
- Klapper, L., Lusardi, A., & Van Oudheusden, P. (2015). *Financial literacy around the world: Insights from the Standard & Poor's ratings services global financial literacy survey*.
- Lusardi, A., & Mitchell, O. S. (2014). The economic importance of financial literacy: Theory and evidence. *Journal of Economic Literature, 52*(1), 5–44.
- Mishra, D., Kandpal, V., Agarwal, N., & Srivastava, B. (2024). Financial inclusion and its ripple effects on socio-economic development: A comprehensive review. *Journal of Risk and Financial Management, 17*(3), 105. https://doi.org/10.3390/jrfm17030105
- Natarajan, H., Krause, S., & Gradstein, H. L. (2017). Distributed ledger technology (DLT) and blockchain. *World Bank Group FinTech Note*.

- Nier, E., Yang, J., Yorulmazer, T., & Alentorn, A. (2010). Network models and financial stability. *Journal of Economic Dynamics and Control, 34*(11), 2030–2051.
- Ozili, P. K. (2020). Blockchain finance: Questions regulators should ask. *Journal of FinTech, 2*(1), 1–18.
- Ouma, S. A., Odongo, T. M., & Were, M. (2017). Mobile financial services and financial inclusion: Is it a boon for savings mobilization? *Review of Development Finance, 7*, 29–35. https://doi.org/10.1016/j.rdf.2017.01.001
- Sahay, R., Cihak, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Ayala Pena, D., Gao, Y., & Yousefi, R. (2020). The promise of fintech: Financial inclusion in the post COVID-19 era. *IMF Staff Discussion Notes*.
- United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*.
- World Bank. (2014). *Global financial development report 2014: Financial inclusion*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. (2021). *The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19*. World Bank Group.